مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرها جامعة صبراتة بشكل إلكتروني

القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجيات تدعيمها

The Competitiveness of the Libyan Economy and Strategies for Strengthening It

أ. خديجة مفتاح مسعود صالح
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة صبراتة
Khadeejahsali6@gmail.com

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجيات تدعيمها

The Competitiveness of the Libyan Economy and Strategies for Strengthening It

أ. خديجة مفتاح مسعود صالح

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة صبراتة

Khadeejahsali6@gmail.com

ملخص:

بدأت أغلب الدول العربية في دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي وبالتالي تزايد اهتمامها بموضوع التنافسية، والتحول من الانغلاق إلى الانفتاح وفي ظل هذا التغيير لابد لها من الاستفادة من الفرص التي يوفرها لها هذا الاندماج لتحقيق النمو الدائم والرفاه الاقتصادي.

وانطلاقاً مما سبق تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على تحليل القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجية تدعيمها وفقاً لمؤشر صندوق النقد العربي خلال فترتي مقارنة (2014 – 2017)مو (2017 – 2020) م. وأُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أهم المعوقات التي تقف حائلا دون توسع مجال التنافسية في الدولة هو ضعف جدوى الأداء الحكومي في معالجة الفساد وخاصة مع تعاقب الحكومات في ليبيا خلال فترة الدراسة.

الكلمات الدالة: القدرة التنافسية – الاقتصاد الليبي –الرفاه الاقتصادي – استراتيجية تدعيم القدرة التنافسية.

The Competitiveness of the Libyan Economy and Strategies for Strengthening It

Abstract:

Most of the Arab countries have begun to integrate their economies into the global economy, and thus their interest in the issue of competitiveness has increased, and the shift from closed to openness. In light of this change, they must take advantage of the opportunities offered by this integration to achieve lasting growth and economic well-being.

Based on the foregoing, this paper aims to shed light on the analysis of the competitiveness of the Libyan economyand the strategy for strengthening it; within the index of the Arab Monetary Fund during the comparative periods (2014-2017) and (2017-2020). The descriptive analytical approach was used to analyze the data and a set of results were reached, the most important of which are: The most important obstacles that hinder the expansion of competitiveness in the country are the weak feasibility of government performance in dealing with corruption, especially with the succession of governments in Libya during the study period.

Keywords: competitiveness - the Libyan economy - economic well-being - the strategy of strengthening competitiveness.

المقدمة:

تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية في الآونة الأخيرة نتيجة للتطورات في البيئة الاقتصادية العالمية، وهذا الاهتمام لم يعد على مستوى المؤسسات فحسب، بل أصبحت حاجة ملحة للدول بوصفها أداة لتحقيق النمو المستدام والرفاهية الاجتماعية.

ومن هنا أصبح من الضروري تحديد مفهوم التنافسية؛ وذلك لتحديد جوانبها وكيفية قياسها وبناء مؤشراتها. سواء كان هذا المفهوم على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الاقتصاد الكلي. كما أنه قامت العديد من الجهات والمنظمات الإقليمية والدولية وعدد من المعاهد المتخصصة بتعريف التنافسية وتوضيح أهميتها، حيث قامت ببناء مؤشرات لقياس التنافسية في اقتصاد دولة ما ومقارنتها مع اقتصاديات دول أخرى، واستخدمت هذه النتائج في صياغة تقارير دورية حول التنافسية الدولية.[1]

وسيتم التطرق في هذه الدراسة إلى تنافسية الاقتصاد الليبي واستراتيجية تدعيمها وفقًا لمؤشرات صندوق النقد العربي وهما مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار.

مشكلة الدراسة:

إن عدم قدرة المنتجات الليبية من السلع والخدمات على المنافسة سواء كان ذلك بالسوق المحلي أو الدولي يشير إلى ضعف تنافسية الاقتصاد الليبي، وهو ما يعتبر مشكلة اقتصادية واضحة يمكن صياغتها في سؤال رئيسي هو:

س/ ما هو واقع تنافسية الاقتصاد الليبي عبر السنوات الماضية؟

هذا السؤال يتفرع إلى الأسئلة الآتية:

س 1/ ما هو مفهوم التنافسية؟

س 2/ ما هو واقع التنافسية للاقتصاد الليبي وفقا لمؤشرات التنافسية العربية؟

س3/ ما هي استراتيجيات تدعيم تنافسية الاقتصاد الليبي؟

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على الفرضيات الآتية:

- إن تدعيم تنافسية الاقتصاد الليبي يؤدي دورا أساسيًا في رفع القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا في السوق المحلي والدولي.
- إن الاقتصاد الليبي يحتاج إلى العديد من الإصلاحات لتحسين تصنيفه وترتيبه في مؤشرات التنافسية العربية والدولية.
- تحسين تنافسية الاقتصاد الليبي تتطلب تبني حزمة من الاستراتيجيات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بمفهوم التنافسية.
- التعرف على واقع تنافسية الاقتصاد الليبي وفقا لمؤشرات التنافسية العربية.

[1]- المرصد الوطني السوري للتنافسية، (التنافسية في الفكر الاقتصادي)، تموز / 2011 م.

- طرح ومناقشة الاستراتيجيات التي تمكن الاقتصاد الليبي من تدعيم تنافسيته.

أهمية الدراسة:

إن تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية على مستوى الشركات والمؤسسات على المستوى المحلى والدولي هو ما يضفي صفة الأهمية لهذه الدراسة ، ومما يزيد هذه الدراسة أهمية هو أن كل دول العالم تبحث في مجال التنافسية من أجل المساهمة والرفع من مستوى تنافسيتها بهدف تحقيق تنميتها وتقدمها.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: الفترة الواقعة بين (2014 إلى 2020)م باستخدام فترتي مقارنة (2014 – 2017) م و(2017 – 2020) م.

الحدود المكانية: دولة ليبيا.

منهجية الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله تم تجميع البيانات والمعلومات والأطر والقوانين المنظمة وتحليلها بغرض فهم واستخلاص الوضع التنافسي للاقتصاد الليبي، وذلك من خلال البحث في العناصر الآتية:

أولاً: مفهوم التنافسية وأنواعها وأسباب الاهتمام بها.

ثانياً: واقع تنافسية الاقتصاد الليبي وفقا لمؤشرات التنافسية العربية.

ثالثاً: استراتيجيات تحسين وتدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.

رابعاً: النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1- (المحجوبي–2014م)[2]. (تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجية تدعيمها): هدفت الدراسة إلى التعرف على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي وفقًا لمؤشرات التنافسية الدولية وطرح ومناقشة استراتيجية تدعيمها. وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضعف في قدرته التنافسية لجميع مؤشرات تقرير التنافسية العالمي.

2- (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجية 2016)[3]. (القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء): هدفت الدراسة لإلقاء الضوء على تحليل القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي في مؤشر التنافسية العالمي، وتوصلت الدراسة إلى أن تراجع ترتيب ومستويات ليبيا في تقرير التنافسية

---

[2]- خالد علي المحجوبي. (تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجيات تدعيمها). مؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي. منشورات معهد التخطيط. فبراير/ 2014م. طرابلس.

[3]- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجية. (القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء). يونيو/2016م. طرابلس.

العالمي كان بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني، وعدم توافر التمويل، وندرة العمالة الماهرة والمدربة، والبيروقراطية الحكومية، وتفاقم معدلات الفساد.

أولًا: مفهوم التنافسية وأسباب الاهتمام بها وأنواعها:

1- مفهوم التنافسية:

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف المؤسسات والمجالات التي تُعنى بها، وفي الأساس فإن التنافسية بدأت في القطاع الخاص ولها معاييرها الخاصة، ثم انتقل المفهوم إلى تنافسية الدول و حددت لها معايير مختلفة وفقًا لمراحل متعددة. ففي فترة السبعينات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، وفي الثمانينات ارتبطت بالسياسة الصناعية، أما في التسعينات فارتبطت بالسياسة التقنية، أما في وقتنا الحالي يتم التركيز على رفع مستويات المعيشة للمواطنين والعدالة في توزيع الدخل.[4]

ويصعب إيجاد تعريف موحد للتنافسية، ويصعب أكثر تطبيق مفهوم بحد ذاته لخصائص بلد معين أو منطقة معينة، كالمنطقة العربية على سبيل المثال، وقامت عدة منظمات إقليمية ودولية بتقديم تعريف للتنافسية حسب منظورها ورؤيتها وأهدافها، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:[5]

أ- تعريف التنافسية على مستوى المنشأة:

هي قدرة المنشأة على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين، وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين، وبشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق، ويستطيع المشتري شراؤها من جميع أنحاء العالم، مما يحقق نجاحًا مستمرًا للشركات على الصعيد العالمي والمحلي، في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، وذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة.[6]

ب- تعريف التنافسية على مستوى القطاع:

على مستوى القطاع تعرف بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية، ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعّالة لقوى السوق من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها.

---

[4]- المرصد الوطني السوري للتنافسية 2011، مرجع سابق، ص3.

[5]- المرصد الوطني السوري للتنافسية، " التقرير الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007م"، برنامج الأمم المتحدة الانمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2008. ص24.

[6]- وديع محمد عدنان، "محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية"، بحوث ومناقشات ورقة عمل، تونس 19 – 21 يوليو 2000، ص122. منشورات المعهد العربي للتخطيط.

ج- تعريف التنافسية على المستوى الوطني:

يختلف تعريف التنافسية الوطنية حسب درجة التطور في الاقتصاد، فيما إذا كانت دولة نامية وذلك كما يلي:[7]

- الدول المتقدمة: إن التنافسية لدى الدول المتقدمة تعني قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي، من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج أي أنها وصلت إلى مستويات مرتفعة من الإنتاجية، ولم يتبقَ أمامها في تحقيق النمو المستدام إلا الاعتماد على الابتكار.
- الدول النامية: إن التنافسية لدى الدول النامية تعني قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تملكها إلى مزايا تنافسية، بالإضافة إلى إيجاد المزيد من المزايا التنافسية، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة.

د- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي WEF للتنافسية:

عرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على أنها: "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الذي بدوره يحدد معدل الرفاهية التي يمكن أن تتحقق من ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار في الاقتصاد وبالتالي تحقيق نمو مستدام وأعلى في المدى المتوسط والطويل"، وتعتبر البلدان الأكثر تنافسية بأنها الأقدر على النمو في المدى المتوسط والطويل.

هـ- تعريف المعهد الدولي للتنمية والإدارة IMD:

يعرف IMD التنافسية على أنها: "قدرة البلد على توليد القيمة المضافة العالية، وبالتالي زيادة الثروة الوطنية وتحقيق الازدهار للشعوب. عن طريق إدارة الأصول والعمليات وربط هذه العلاقات بنموذج اقتصادي واجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف".[8]

و- تعريف المعهد العربي للتخطيط API:

يعرف المعهد العربي التنافسية على أنها: "الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات في القطاعات والأنشطة المتنافسة مع الاقتصاديات الأخرى، ويتناول هذا التعريف الأنشطة التصديرية، ومنافسة المستوردات، والاستثمار الأجنبي المباشر".[9]

---

[7]- المرصد السوري للتنافسية 2007، مرجع سابق، ص 24.

[8]- حيان أحمد سلمان، "جدلية التنافسية الصناعية وجوهرها ومؤشراتها في الاقتصاد السوري"، المجلة الاقتصادية العدد 320.

ز- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي التنافسية على أنها: "المقدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبيًا بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج، وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية". وتعرف التنافسية على أنها: "قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية".[10]

ح- تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية

يعرف المجلس الأمريكي التنافسية بأنها: "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل".[11]

2- أسباب الاهتمام بالتنافسية:

تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية نظرًا للتغيرات الحاصلة على كافة الأصعدة البشرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية والعلمية، ومن أهم أسباب الاهتمام بالتنافسية ما يلي:[12]

أ- التغيرات الحاصلة على الصعيد البشري في مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي تتعلق بمحددات القدرة التنافسية، مثل تطور نظريات النمو والتجارة، والتغيرات في إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين، وظهور نظرية إدارة الجودة الشاملة TQM والتنافسية عوضا عن المنافسة.

ب- التطورات على المستوى العلمي والتقني، ولم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمعرفة ومهارات العاملين والإدارة الكفؤة.

ج- التطورات السياسية والتوجهات الجديدة وظهور عالم القطب الواحد، وتعزيز دور المؤسسات الدولية، مما يؤدي إلى انعكاسات على مختلف الأنشطة، مثل الإنتاج والحوكمة والمشاركة.

د- يدعم التاريخ الاقتصادي افتراض أن العولمة ستمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق نمو اقتصادي أعلى. فقد أوضح آدم سميث في كتابه ثروة الأمم هذه الفرضية، وبيَن أن مستويات الإنتاجية والنمو

---

[9]- المرصد السوري للتنافسية 2007م، مرجع سابق، ص25.

[10] - طارق نوير، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002م، ص5.

[11]- المرجع السابق، ص 5.

[12]- د. عيسى محمد الغزالي، "القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص3.

يعتمدان على التخصص، والتخصص يعتمد على اتساع السوق، وأن السوق الدولية للسلع تسمح بزيادة التخصص وتحقيق عائدات أعلى وزيادة مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو.

3- أنواع التنافسية:

توجد عدة أنواع للتنافسية وفقا لمجال البحث، وتقسم التنافسية إلى:[13]

أ- **التنافسية حسب معيار السعر**: وتنقسم إلى تنافسية سعرية وتنافسية غير سعرية:

- **التنافسية السعرية**: تعني أنه يمكن للبلد ذي التكلفة المنخفضة أن تصدر السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، ويقوم سعر صرف العملة للبلد بدور فعّال في قدرتها التنافسية.
- **التنافسية غير السعرية**: تنقسم إلى تنافسية نوعية وتنافسية تقنية:

- التنافسية النوعية: تعتمد على إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة، ذلك لأنه يمكن للبلد تصدير منتجات مبتكرة ذات نوعية جيدة بأسعار منخفضة.
- التنافسية التقنية: تعتمد على الصناعات عالية التقانة ذات القيمة المضافة المرتفعة.

ب- التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية:

- **التنافسية الكامنة**: تركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل الاستثمار في رأس المال البشري، والابتكار.
- **التنافسية الجارية**: وهذه تركز على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال، وعمليات الشركات واستراتيجياتها.

ثانيًا: واقع القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي وفقاً لمؤشرات تقرير صندوق النقد العربي

أصدر صندوق النقد العربي تقريره الأول في يناير 2016م عن تنافسية الاقتصادات العربية ومقارنتها مع عدة دول من أقاليم مختلفة تشمل كل من: البرازيل، والهند، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، وتايلاند، وماليزيا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وتركيا وذلك حسب المنهجية المتبعة في هذا التقرير. ثم توالت التقارير إلى أن وصلوا العدد الخامس لسنة 2022م.

[13]- المرصد الوطني السوري للتنافسية 2011، مرجع سابق ، ص 8.

يعتمد معدو هذه التقارير على البيانات الكمية المنشورة لمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية إضافة إلى ذلك يعتمدون على بيانات نوعية مستقاة من مسوحات ميدانية تجريها هذه المؤسسات بالتعاون مع السلطات المحلية في الدول المعنية.

ويتبع معدو التقارير في تقدير مؤشرات القطاعات على المنهجية المعيارية التالية[14]:

حيث يتم طرح قيمة المتغير المسجل لدولة ما من المتوسط الحسابي لنفس المتغير لمجموع الدول المدرجة في التقرير، ثم قسمتها على الانحراف المعياري لجميع الدول، حيث يساوي متوسط المؤشر صفر وقيمته المعيارية واحد صحيح. ويقدر المؤشر كما يلي:

$$I^t_{qc} =$$

تشير "I^t_{qc}" إلى قيمة المؤشر بالنسبة للمتغير (q) للدولة (c) خلال الفترة (t)، بينما تشير "x^t_{qc} " إلى قيمة المتغير (q) للدولة (c) خلال الفترة (t) ، وتدل "$\bar{x}^t_q$ " على المتوسط الحسابي للمتغير (q) للدول المدرجة في المؤشر خلال الفترة. أما (δ) فتشير إلى الانحراف المعياري لقيم المتغير (q) خلال الفترة (t).

وفي حالة بعض المتغيرات كالتضخم والبطالة التي يعد ارتفاعها ليس في صالح الدول، فإن المؤشر يقاس كما يلي:

$$I^t_{qc} =$$

ويحتوي تقرير صندوق النقد العربي بصفة عامة تحليلاً لقياس القدرة التنافسية لمؤشرين رئيسيين هما: الاقتصاد الكلي، وجاذبية الاستثمار.

1- مؤشر الاقتصاد الكلي:

يعكس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومات على تحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي الداعمة للإنتاجية والتنافسية. وينقسم إلى أربعة مؤشرات فرعية تضم 16 مؤشر كمي ترتبط بالقطاع الحقيقي، والقطاع النقدي المصرفي، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي.[15]

[14]- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الخامس، 2022م، ص4.

[15]- المرجع السابق ، ص3.

أ- القطاع الحقيقي:

يتضمن هذا القطاع (5) مؤشرات كمية وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، ومعدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (1) وبعد إجراء مقارنة بين متوسطي الفترة (2014 – 2017) والفترة (2017 – 2020) نلاحظ تراجع أداء تنافسية الاقتصاد الليبي وذلك حسب مؤشر القطاع الحقيقي الذي تراجع من (-1.441) نقطة لمتوسط الفترة (2014– 2017)م إلى (-1.541) نقطة لمتوسط الفترة (2017– 2020)م، حيث انخفض ترتيبه رتبتين، وذلك نتيجة لتراجع المؤشر الفرعي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) بشكل رئيسي من (-1.477) نقطة إلى(-3.897) نقطة بين متوسط الفترتين المشار إليهما، ويعزي تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد وما ترتب عليه من تكرار توقف عمليات إنتاج وتصدير النفط.

جدول رقم (1) تطور مؤشر القطاع الحقيقي خلال الفترة (2014-2017) و(2017-2020)م

المؤشرات	ترتيب ليبيا في تقرير 2014 – 2017		ترتيب ليبيا في تقرير 2017- 2020		التغير في الرتبة
	القيمة المعيارية	الترتيب	القيمة المعيارية	الترتيب	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %	1.477-	24	3.897-	26	2↓
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (دولار أمريكي)	0.538-	14	0.518-	15	1↓
معدل التضخم %	1.849-	23	0.423-	22	1↑
معدل البطالة %	1.521-	24	1.334-	24	-
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	1.827-	24	1.532-	25	1↓
مؤشر القطاع الحقيقي	1.441-	24	1.541-	26	2↓

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير صندوق النقد العربي لتنافسية الاقتصادات العربية. العدد 3 ص50 ، العدد 5 ص45.

ب- قطاع مالية الحكومة:

يحتوي القطاع على ثلاثة مؤشرات كمية وهي العجز أو الفائض المالي بالنسبة للناتج الإجمالي، ومعدل نمو الإيرادات العامة بدون منح، ونسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات.

من البيانات الواردة في الجدول رقم (2) وبمقارنة فترتي الدراسة نلاحظ تقدم أداء تنافسية الاقتصاد الليبي وفقًا لقيمة مؤشر قطاع مالية الحكومة من (- 1.8) نقطة لمتوسط الفترة (2014 – 2017) إلى (- 1.242) نقطة لمتوسط الفترة (2017 – 2020)، على الرغم من تراجع ترتيبها برتبة واحدة وذلك لتراجع غالبية المؤشرات الفرعية لهذا القطاع، نتيجة لضعف تحصيل الإيرادات العامة الغير نفطية، واعتماد الاقتصاد الليبي على إيرادات النفط بنسبة تفوق 95% تقريبًا، وللنهوض بهذا القطاع يتوجب على الحكومة دعم الأنشطة الصناعية والزراعية وإصلاح الأنظمة الضريبية وإزالة البيروقراطية والفساد وتحسين الخدمات.

جدول رقم (2) تطور مؤشر قطاع مالية الحكومة خلال الفترة (2014 -2017) و (2017 – 2020)م

المؤشرات	ترتيب ليبيا في تقرير 2014-2017		ترتيب ليبيا في تقرير 2017-2020		التغير في الرتبة
	القيمة المعيارية	الترتيب	القيمة المعيارية	الترتيب	
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي%	4.265-	25	0.444-	18	7 ↑
معدل نمو الإيرادات العامة بدون منح %	0.621-	17	1.553-	24	7 ↓
نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات%	0.653-	23	1.731-	26	3 ↓
مؤشر قطاع مالية الحكومة	1.8-	24	1.242-	25	1 ↓

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير صندوق النقد العربي لتنافسية الاقتصادات العربية. العدد 3 ص50 ، العدد 5 ص45.

ج- القطاع النقدي المصرفي:

يشتمل هذا القطاع على أربع مؤشرات وهي: معدل نمو صافي الأصول الأجنبية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، والسيولة المحلية إلى إجمالي الناتج، وحجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3) وبمقارنة متوسط فترتي الدراسة نلاحظ أن تنافسية الاقتصاد الليبي طبقًا لمؤشر القطاع المصرفي زادت من (-0.885) نقطة للفترة (2014 -2017) إلى (-0.242) نقطة للفترة (2017-2020). وأدى ذلك إلى تقدم ترتيب تنافسية الاقتصاد الليبي في هذا

المؤشر برتبتين، وجاء هذا التقدم كنتيجة لتقدم غالبية المؤشرات الفرعية لهذا القطاع، ما عدا مؤشر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية فقد تراجعت القيمة المعيارية من (-0.079) نقطة للفترة (2014-2017) إلى (-0.901) نقطة للفترة (2017 – 2020)، كما تراجع ترتيبه بمقدار خمسة عشر رتبة، نتيجة لتغير تدفقات الصادرات والواردات أو خروج المحافظ الأجنبية أو نتيجة لسداد مدفوعات الدين الخارجي.

جدول رقم (3) تطور مؤشر القطاع النقدي المصرفي خلال الفترة (2014 -2017) و (2017 – 2020) م

المؤشرات	ترتيب ليبيا في تقرير 2014 – 2017		ترتيب ليبيا في تقرير 2017- 2020		التغير في الرتبة
	القيمة المعيارية	الترتيب	القيمة المعيارية	الترتيب	
معدل نمو صافي الأصول الأجنبية %	0.079-	9	0.901-	24	15 ↓
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي)	0.490-	22	0.548-	21	1 ↑
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي%	1.496-	25	0.221-	15	10 ↑
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض %	1.991-	23	0.431	13	10 ↑
مؤشر القطاع النقدي المصرفي	0.885-	21	0.242-	19	2 ↑

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير صندوق النقد العربي لتنافسية الاقتصادات العربية. العدد 3 ص50 ، العدد 5 ص45.

د- القطاع الخارجي:

يتضمن القطاع أربع مؤشرات كمية رئيسية وهي: درجة الانفتاح التجاري، والاحتياطيات الرسمية للدولة، وتغطية الاحتياطيات الخارجية للواردات السلعية، والحساب الجاري للدولة في الخارج.

جدول رقم (4) تطور مؤشر القطاع الخارجي خلال الفترة (2014 -2017) و (2017 – 2020)م

المؤشرات	ترتيب ليبيا في تقرير 2014 -2017		ترتيب ليبيا في تقرير 2017- 2020		التغير في الرتبة
	القيمة المعيارية	الترتيب	القيمة المعيارية	الترتيب	
درجة الانفتاح التجاري %	1.490-	24	0.792-	23	1 ↑
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار أمريكي)	0.253-	11	0.519-	16	5 ↓
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	2.924	2	0.236-	12	10 ↓
الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي)	0.519-	20	0.607-	22	2 ↓
مؤشر القطاع الخارجي	0.2	6	0.862	4	2 ↑

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير صندوق النقد العربي لتنافسية الاقتصادات العربية. العدد 3 ص50 ، العدد 5 ص45.

من خلال بيانات الجدول رقم (4) وعند مقارنة فترتي الدراسة لأداء تنافسية الاقتصاد الليبي لمؤشر القطاع الخارجي لمتوسطي فترة الدراسة نجد انه جاء "0.2" نقطة للفترة (2014–2017) و"0.862" نقطة للفترة (2017–2020). مع التقدم برتبتين للمتوسط العام للمؤشر بالرغم من تراجع غالبية مؤشراته الفرعية وخاصة بند تغطية الاحتياطيات الخارجية للواردات الذي انخفض من "2.924" نقطة لمتوسط الفترة (2014–2017) إلى (0.236–) نقط لمتوسط الفترة (2017–2020) نتيجة لانخفاض الاحتياطيات الرسمية للبلاد بسبب توقف تصدير النفط وتدهور أسعار النفط بسبب جائحة فيروس كورونا، ولتطوير هذا القطاع والرفع من قدرته التنافسية يجب دعم شركات التصدير والاستيراد، واستخدام أساليب حديثة في التسويق وتوزيع البضائع.

2- جاذبية وبيئة الاستثمار:

يعكس هذا المؤشر السياسات المختلفة التي يتم تبنيها لتحسين مناخ الأعمال بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويتضمن ثلاث مؤشرات فرعية تضم ثلاثة عشر مؤشر كمي تتعلق بالبنية التحتية، والمؤسسات والحوكمة الرشيدة، وبيئة الأعمال.

أ- البنية التحتية:

يدرج تحت هذا البند مجموعة من المؤشرات الكمية وهي: الأفراد المستخدمون للأنترنت، ووقت امتثال تصدير السلع، والنقل الجوي والشحن، واشتراكات الهاتف الخلوي.

جدول رقم (5) تطور مؤشر قطاع البنية التحتية خلال الفترة (2014 –2017) و (2017 – 2020) م

المؤشرات	ترتيب ليبيا في تقرير 2014 – 2017		ترتيب ليبيا في تقرير 2017– 2020		التغير في الرتبة
	القيمة المعيارية	الترتيب	القيمة المعيارية	الترتيب	
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية الإنترنت (% إلى السكان)	1.510–	24	0.465–	19	5 ↑
وقت الامتثال الحدودي للتصدير السلعي (بالأيام)	1.531–	22	0.253	12	10 ↑
النقل الجوي والشحن (مليون طن – كم)	0.592–	23	0.472–	14	9 ↑
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	0.088	10	0.753–	21	11 ↓
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	...	...	1.639–	23	–
مؤشر البنية التحتية	0.709–	21	0.575–	25	4 ↓

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير صندوق النقد العربي لتنافسية الاقتصادات العربية. العدد 3 ص50 ، العدد 5 ص45.

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (5) نلاحظ أن المؤشر العام لتنافسية البنية التحتية تزايد في القيمة المعيارية المتوسطة من "0.709-" للفترة (2014-2017) إلى "0.575-" للفترة (2017-2020) ومع ذلك تراجع ترتيب ليبيا من الرتبة 21 إلى 25 على سلم الترتيب، ونلاحظ ارتفاع القيمة المعيارية لتنافسية غالبية المؤشرات ما عدا اشتراكات الهاتف الخلوي تراجع أداء تنافسيته بمتوسط "0.088" نقطة للفترة (2014-2017) إلى "0.753-"نقطة للفترة (2017-2020) نظرًا لثبات خدمات الاتصالات الخلوية محصورة في شركتي (لبيانا، والمدار)، وعدم التغير الكبير في الكثافة السكانية للبلاد. ولتصحيح مسار هذا القطاع يجب تطوير البنية التحتية في شتى مجالات المواصلات من موانئ ومطارات وسكك حديدية، ودراسة إنشاء مدن صناعية للخدمات الأساسية من كهرباء واتصالات وماء وانترنت وصرف صحي، والاستفادة من الموارد الطبيعية مثل الطاقة الشمسية وغيرها من الموارد.

ب- المؤسسات والحوكمة الرشيدة:

يتضمن مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة ثلاثة مؤشرات كمية وهي: فعالية الحكومة، وسيادة القانون، والفساد الإداري. ومن بيانات الجدول رقم (6)بعد المقارنة بين متوسطي فترة الدراسة نلاحظ ثبات أداء تنافسية الاقتصاد الليبي وفقًا لهذا المؤشر، بالرغم من تعاقب الحكومات في فترات المقارنة واختلاف سياساتهم. ومع هذا يتطلب هذا المؤشر تحسين مؤشرات الحوكمة، واعتماد قواعد الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد الإداري وإصلاح الأنظمة القضائية والقانونية وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لتوحيد الوثائق والمستندات الرسمية.

جدول رقم (6) تطور مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة خلال الفترة (2014-2017) و (2017-2020)م

المؤشرات	ترتيب ليبيا في تقرير 2014 - 2017		ترتيب ليبيا في تقرير 2017 -2020		التغير في الترتيب
	القيمة المعيارية	الترتيب	القيمة المعيارية	الترتيب	
فعالية الحكومة مؤشر من (-2.5 إلى 2.5)	1.788-	25	1.847-	25	-
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	1.841-	25	1.944-	26	1 ↓
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	1.602-	25	1.621-	25	-
مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة	1.744-	25	1.804-	25	-

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير صندوق النقد العربي لتنافسية الاقتصادات العربية. العدد 3 ص50 ، العدد 5 ص45.

ج- قطاع بيئة الأعمال:

يشمل القطاع خمسة مؤشرات كمية وهي: بدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، والحصول على الكهرباء، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب. ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (7) وبعد إجراء مقارنة بين فترتي الدراسة نلاحظ تراجع أداء تنافسية الاقتصاد الليبي وذلك حسب هذا المؤشر حيث انخفض من "1.7-" نقطة للفترة (2014-2017) إلى "1.784-" نقطة للفترة (2017-2020)، وتراجع في سلم الترتيب مقارنة بالدول التي تضمنها التقرير نتيجة لتراجع غالبية المؤشرات المدرجة تحته.

هذا ما يلزم تطوير كفاءة سوق العمل عن طريق المرونة في تحديد الأجور ووضع معايير واضحة للعلاقة بين الحوافز والجهد المبذول. وجعله أكثر عدالة وفاعلية وهو ما يرفع من مستوى الأداء.

جدول رقم (7) تطور مؤشر قطاع بيئة الأعمال خلال الفترة (2014 -2017) و (2017 – 2020) م

المؤشرات	ترتيب ليبيا في تقرير 2014 – 2017		ترتيب ليبيا في تقرير 2017 -2020		التغير في الترتيب
	القيمة المعيارية	الترتيب	القيمة المعيارية	الترتيب	
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100)	2.105-	25	2.058-	25	-
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	3.832-	25	3.640-	26	1 ↓
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100)	0.028	15	0.801-	24	9 ↓
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100)	1.810-	25	1.830-	26	1 ↓
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100)	1.013-	22	0.594-	19	3 ↑
مؤشر بيئة الأعمال	1.7-	25	1.784-	26	1 ↓

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير صندوق النقد العربي لتنافسية الاقتصادات العربية. العدد 3 ص50 ، العدد 5 ص45.

ثالثًا: استراتيجيات تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي

لتدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي في كل القطاعات يمكن إتباع الخطوات التالية:

الأولى: وضع استراتيجية واضحة لتصحيح طريقة قياس مؤشرات التنافسية سواء تلك التي يتم جمعها عبر استطلاعات الرأي العام، أو التي يتم احتسابها عبر مؤشرات رقمية إحصائية. ولتنفيذ أي استراتيجية لوضع الاقتصاد الليبي في المسار الصحيح للتنافسية ننصح بالاستفادة من الخبرات العالمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلاً) بالإضافة إلى الخبرات الوطنية في تنظيم وتنفيذ وإدارة أي استراتيجية موضوعة. بالتالي ينبغي أن تنفذ هذه الخطة ضمن برنامج تعاون فني بين الحكومة الليبية والخبرات

الأجنبية المستفيدة منها، وتحديد عدة أهداف تسير في اتجاه تدعيم قياس القدرات التنافسية وهذه الأهداف هي:[16]

أ- المساهمة في إعداد ونشر المعلومات الدقيقة عن معايير التنافسية للصناعة والقطاعات الاقتصادية التي لها علاقة بالتنافسية في ليبيا.

ب- تقديم التوصيات الاستراتيجية للتقنية الحديثة في كل القطاعات والمبنية على أفضل التجارب.

ج- المساعدة على تحفيز أكبر للقطاعات في المنافسة في الأداء الاقتصادي.

د- وضع آلية لمقاربة معايير التنافسية في الاقتصاد الليبي مع الدول الأخرى، وإصدار تقارير دورية للتنافسية.

الثانية: وضع إطار عام لاستراتيجية بناء القدرة التنافسية الوطنية باعتباره يتشكل على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تشكيل الإطار الفني المؤسسي وتدريب العاملين فيها بهدف بناء قدراتهم.

المرحلة الثانية: انطلاق برامج العمل الفعلية حتى الوصول إلى إنجاز تقرير التنافسية الوطني. وذلك عن طريق بناء هيكلين أساسيين يتمثل الأول في فريق عمل التنافسية (يتكون من رئيس وعدد من المساعدين مختصين في مجال الاقتصاد) مهمتهم دراسة وتحليل المستوى التنافسي في شتى المجالات على المستوى الجزئي من خلال الزيارات الميدانية والتحليلات العلمية عن عدد من القطاعات المختلفة، ومن ثم صياغة سياسات الارتقاء بكل قطاع على حده.

أما الهيكل الثاني فيتمثل في المرصد الوطني للتنافسية (يتكون من رئيس الفريق وعدد من المساعدين مختصين في مجال الإحصاء) مهمته إنشاء قاعدة بيانات تتمكن من قياس مجموعة مؤشرات للتنافسية.

وتحقق هذه الاستراتيجية جملة من المنافع للقطاعات الحكومية وغير الحكومية مثل: قطاع الأعمال من خلال استهداف الاستراتيجية لأنشطة مختلفة كالتجارة، والصناعة، والزراعة، والسياحة، وغيرها، وكذلك تستفيد وزارات حكومية مختلفة من الاستراتيجية مثل: وزارة التخطيط، ووزارة الصناعة، والزراعة، ووزارة التعليم العالي، والنقل، والصحة، و.....الخ. ومن المستفيدين أيضًا من الاستراتيجية هيئات الاستثمار، والهيئات التخطيطية، ومراكز البحوث وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة.

---

[16]- د. ربيع خلف، د. ثائر رشيد، (نحو رؤية استراتيجية لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة في العراق)، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد.

الثالثة: البدء بالعمل وفق خطط سنوية وفصلية لتحقيق المخرجات التالية:

أ- نشر مفهوم التنافسية الشامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعية وبناء القدرة التنافسية.

ب- قياس مؤشرات تنافسية الاقتصاد الليبي ومقارنتها مع مجموعة من الدول الأخرى.

ج- المساعدة على تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الأعمال الليبي عبر وضع منهجية تحليل السلسلة التكنولوجية بالاعتماد على البحث الميداني والبحث المكتبي.

د- صياغة السياسات القطاعية ودفعها لمتخذي القرار بهدف تعزيز ودعم آلية جذب الاستثمارات.

رابعًا: النتائج والتوصيات

أ- النتائج:

1. إن أهم المعوقات التي تقف حائلاً دون توسع مجال التنافسية في الدولة هو ضعف جدوى الأداء الحكومي في معالجة الفساد وخاصة مع تعاقب الحكومات في ليبيا خلال فترة الدراسة.
2. صعوبة الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات المهمة الناتجة عن ضعف أداء القطاع المصرفي، وقصور السياسات المصرفية، وعدم موائمة سياسات المصرف المركزي لرؤيا القطاعات الخاصة في شتى المجالات.
3. قصور البنية التحتية في أغلب قطاع المواصلات والنقل والاتصالات والكهرباء وغيرها، والتي زادها تعقيدًا الحروب وعدم الاستقرار الأمني، بالتالي نتج عنه ضعف قدرة هذه القطاعات على التنافسية.
4. جمود قوانين العمل الذي يؤدي إلى انخفاض كفاءة اليد العاملة نتيجة لعدم كفاية تدريب وتطوير القدرات الفردية للعمال.
5. ضعف إجراءات استهداف التضخم والبطالة، وسياسات الاستقرار الاقتصادي، لعدم وضع استراتيجية لمعالجة المشاكل السابقة.
6. تدني مستوى التعليم بكل مستوياته في ليبيا. وضعف الجهود المبذولة لتطويره.

ب- التوصيات:

1. ضرورة تبني استراتيجية وطنية مناسبة لرفع القدرة التنافسية في كافة قطاعات الاقتصاد الليبي. ووضع أسس للتنافسية وتوفير بيئة (اقتصادية، أمنية، سياسية ، اجتماعية) مستقرة.
2. توفير الدعم المالي الهادف للمستثمرين المحليين، وتفعيل دور القطاع المصرفي وإعادة فتح سوق الأوراق المالية للدفع بالقدرة التنافسية بين المؤسسات المالية.

3. تطوير البنية التحتية والعمل على التخطيط لمشاريع تنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التكنولوجية الوطنية المتمثلة في توطيد الروابط بين المؤسسات الأكاديمية ووحدات البحث والتطوير والصناعة بالإضافة إلى تقوية مؤسسات خدمات المعلومات والخدمات الاستشارية.
4. إعادة النظر في قوانين العمل والاستثمار بما يلائم تشجيع العاملين على التطوير من أنفسهم وتطوير قدراتهم الإنتاجية.
5. وضع سياسات اقتصادية مناسبة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي في البلاد.
6. إصلاح قطاع التعليم ومطابقة مخرجاته باحتياجات سوق العمل.

المراجع:

أ- الكتب والبحوث والمجلات:

1. نيفين حسين شمت، "التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العالمية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2010م.
2. نوري منير، "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا"، العدد4 .
3. وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات ورشة عمل، تونس 19 – 21 يوليو – 2001م .
4. خالد علي المحجوبي، تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجيات تدعيمها، مؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، طرابلس 3-4 /فبراير/ 2014م.
5. ربيع خلف صالح، ثائر محمود رشيد، نحو رؤية استراتيجية لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة في العراق، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.
6. عيسى محمد الغزالي، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2003م.
7. حيان أحمد سلمان، "جدلية التنافسية الصناعية وجوهرها ومؤشراتها في الاقتصاد السوري"، المجلة الاقتصادية، العدد 320.
8. طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2002م.
9. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، يونيو/ 2016م.
10. المرصد الوطني السوري للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، تموز / 2011م.
11. المرصد الوطني السوري للتنافسية، التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2008م.
12. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية للسنوات (2016، 2017 ، 2019، 2020، 2022) م.

ب- المواقع الالكترونية:

1-https://www.arab-api.org

2-https://www.ncosyria.com

3- https://loopsresearch.org